

الجليد الدبلماسي يزوب في الخليج. ماذا يعني ذلك بالنسبة للمنطقة؟

٢٣ أغسطس ٢٠٢٢

جيرالد م. فيرشتاين

ترجمة خاصة

جاء الإعلان في منتصف آب (أغسطس) الماضي عن إعادة كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت سفيريهما إلى طهران بعد ست سنوات، كأحدث مؤشر على أن الجليد الدبلوماسي بدأ ينوب في منطقة الخليج. قدمت التقارير التي تفيد بأن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قد اقترح لقاء وزير الخارجية السعودي والإيراني في بغداد دليلاً آخر على حدوث تحول في الرياح السياسية الإقليمية.

بالطبع، لم تكن أي من هذه التطورات مفاجأة، حيث انخرطت الإمارات في حوار مع الإيرانيين على الأقل منذ عام ٢٠١٩ وأوضحت أنها كانت تبحث عن فرص لتقليل مخاطر الصراع في المنطقة. في الواقع، في ذلك الوقت، قدم الإماراتيون قرارهم بسحب القوات الإماراتية من الصراع المدني اليمني باعتباره "إشارة" لإيران على رغبتهم في إزالة مصدر للخلاف الثنائي. واستعرض المستشار الرئاسي الإماراتي أنور قرقاش قرار أبوظبي إعادة سفيرها سيف محمد الزبيبي إلى طهران في تصريحات للصحافة عشية اجتماعات الرئيس جو بايدن منتصف يوليو مع قيادة مجلس التعاون الخليجي في جدة.

وبالمثل، على الرغم من أن الكويت قد سحبت سفيرها من إيران في عام ٢٠١٦ - تضامناً مع السعوديين، في أعقاب الهجوم على سفارتهم في إيران - فقد اتبع الكويتيون منذ فترة طويلة سياسة معتدلة تجاه النظام الإيراني. وفي هذا الصدد، كلفهم مجلس التعاون الخليجي بمهمة إشراك طهران في جهود فتح التواصل وحل القضايا العالقة بين الإيرانيين ودول الخليج العربي. من جانبهم، على الرغم من عدم وجود مؤشر حتى الآن على استعداد السعوديين لإرسال مبعوث إلى طهران، وهو الأمر الذي يعترفون بأنه أولوية إيرانية، فإن رغبتهم في الحفاظ على مستوى حوارهم مع الإيرانيين بوساطة عراقية، بل وزيادته، هو مؤشر على اهتمامهم بخفض التوترات. ومن شبه المؤكد أن هذا كان يُنظر إليه في مدينة الكويت وأبو ظبي على أنه ضوء أخضر لمتابعة التواصل الخاص بهما.

عدم اليقين بشأن قوة الالتزام الدفاعي والأمني الأمريكي تجاه المنطقة - لا سيما في ضوء انسحاب واشنطن من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) بشأن البرنامج النووي الإيراني وكذلك الهجمات الإيرانية على الأصول الإماراتية والسعودية في عام ٢٠١٩، والتي وجهت رد فعل أمريكي فاتر - ساهم بلا شك في قرارات دول الخليج بالتعامل مع الإيرانيين. لكن هذا ليس التفسير الوحيد للرغبة الإقليمية في "طي الصفحة" لعقود من الحرب الباردة مع الجمهورية الإسلامية. لقد أدى الوباء العالمي، والضغط من أجل تلبية المطالب السياسية والاقتصادية المحلية، والحاجة إلى تعزيز التنوع الاقتصادي، معاً، إلى تركيز قيادات دول الخليج على المشاكل في الداخل بدلاً من تحديات السياسة الخارجية. علاوة على ذلك، على الرغم من أن اتفاقيات أبراهام (الإمارات العربية المتحدة، والمغرب، والبحرين، وإسرائيل) ومؤتمر النقب اللاحق (الإمارات العربية المتحدة، وإسرائيل، والولايات المتحدة، والمغرب، ومصر، والبحرين) يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها ترسيخ لاتفاق إقليمي تحالف أوسع "مناهض لإيران"، إلا أن الإماراتيون، على وجه الخصوص، لم يكونوا أبداً متحمسين لوصف تطبيع العلاقات مع إسرائيل كخطوة تستهدف إيران بشكل صريح. في الواقع، أكد الإماراتيون بشكل عام على الفوائد الاقتصادية والتجارية التي تعود على القطاع الخاص من خلال التعاون مع إسرائيل.

في ضوء هذه الخطوات لتقليل التوترات مع إيران، فإن المدى الذي يمكن أن يفتح فيه تحسن العلاقات المحتمل الباب أمام حل مشكلة أوسع هو سؤال مفتوح. إن إعادة فتح العلاقات الدبلوماسية الكاملة يلبى أحد مطالب إيران الثابتة بمعالجة المشاكل الإقليمية في المحافل الإقليمية، أي بدون وجود الولايات المتحدة. ومع ذلك، لا يزال من غير المحتمل أن تكون إيران مستعدة لمعالجة قضية برامج الصواريخ الباليستية الخاصة التي مثلت مصدر قلق إقليمي، لكن الإيرانيين يعتبرونه رادعاً ضرورياً ضد كل من إسرائيل والولايات المتحدة.

ومع ذلك، فإن التطبيع الدبلوماسي يعمل إلى حد ما على تحسين احتمالية أن تكون إيران مستعدة للعب دور بناء في معالجة المصدر الثاني للتوتر الإقليمي: دعمها للجماعات المزعزعة للاستقرار في الجوار، وخاصة الحوثيين في اليمن. قال السعوديون باستمرار إنهم لم يتابعوا المناقشات مع إيران حول الصراع في اليمن، والتي يجادلون بأنها مسألة داخلية على الدول العربية وحدها. ما يبقى غير واضح أيضاً هو مدى تأثير إيران على قيادة الحوثيين. في حين أن الحوثيين سيشعرون بالتأكيد بأنهم مضطرون إلى إيلاء اهتمام دقيق للنصائح الإيرانية، إلا أنه لم يكن واضحاً أبداً أن إيران تمتلك القدرة أو الاستعداد لفرض قرار حوئي لإنهاء الصراع في غياب رغبة الحوثيين في القيام بذلك. ومع ذلك، فإن وضع طهران بتأييدها الحل السياسي للصراع المستمر منذ ما يقرب من ثماني سنوات من شأنه أن يحسن احتمالات نجاح المفاوضات.

المزيد من التخفيض في التوترات الإقليمية الخليجية يوفر أيضاً فائدة إيجابية محتملة لإدارة بايدن مع اقتربها من نهاية مفاوضاتها التي استمرت لمدة عام حول العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. لطالما كان يُنظر إلى سعي إيران لامتلاك قدرة أسلحة نووية، على عكس برامج الصواريخ الباليستية، على أنها أقل تهديداً لدول الخليج من تهديدها لإسرائيل. ومع ذلك، فإن المعارضة السعودية والإماراتية الصريحة لخطة العمل الشاملة المشتركة عندما تم التفاوض عليها في عام ٢٠١٥، على أساس أنها فشلت في معالجة جميع جوانب أنشطة إيران الإقليمية المزعزعة للاستقرار، تسببت في مشاكل سياسية داخلية لإدارة أوباما. إذا افترضنا أن العلاقات الدبلوماسية التي أعيد تأسيسها حديثاً بين طهران وجيرانها الخليجين توفر فرصاً لمناقشة المخاوف الإقليمية عبر القنوات الثنائية، فمن المحتمل أن عدم الرضا والانزعاج من قرار إدارة بايدن بالانضمام إلى الاتفاقية لن يتم التعبير عنه.

الرابط الأصلي للمقال

(The diplomatic ice is breaking in the Gulf. What does that mean for the region? | Middle East Institute (mei.edu)

